

وجود برنامج أو أية وثيقة معلنة (كمعاهدة أم قيس) لحكومة السلط، إلا إن تركيبها وسياستها كانت تفصح عن ميولها المحلية شأنها في ذلك شأن حكومة الكرك، فهاتين الحكومتين لم تستجيبا إلى دعوة علي خلقي للانضمام إلى معاهدة أم قيس، (كانت هذه الدعوة التي وجهت في ٢ تشرين الأول ١٩٢٠) وخاصة فيما يتعلق بقبول أمير عربي وإنشاء جيش وطني ومجلس عام للبلاد (٢٦) • ويبدو أن ميول حكومة السلط المحلية قد استثمرت من قبل السلطات الكولونيالية البريطانية التي كانت تحرض على عدم الاستجابة لمثل هذا الطلب في الآونة الأولى (٢٧) • وفيما بعد اتخذ مظهر رسلان الحاكم الإداري العام للسلط موقفا غاية في السلبية من قدوم الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن إذ كتب له «لقد بلغ الحكومة الوطنية (أي حكومة السلط) عزمكم على زيارة شرقي الأردن، فإذا كانت الزيارة مجرد السياحة فإن البلاد ستقابلكم بالترحيب، وإن كانت لأغراض سياسية فالحكومة ستتخذ كل الأساليب المانعة لزيارتكم» (٢٨) •

وعلى الرغم من أن حكومة السلط لم تشهد ظاهرة الانشقاقات المألوفة في البلاد، إلا أنها لم تكن تملك سلطة فعلية على القبائل الكبيرة ولا سيما بنسي صخر والعدوان (٢٩)، غير أن تحرك الأمير عبد الله إلى معان وبدء اتصالاته، خلقت من عمان مركزا مناوئا لحكومة السلط، ولم يلبث الأمير عبد الله أن أرسل أحد أعوانه الشريف علي الحارثي، الذي شكل فيها إدارة منفصلة عن السلط (٣٠) •

تمتعت حكومة السلط بآلية إداري متطور ضم عددا من قادة الدرك في النواحي والمدن ومحكمة للبداية ومحاسبين، وكانت الحكومة تجمع الضرائب من أهالي القرى (٣١) •

ج - حكومة الكرك

تشكلت في أيلول ١٩٢٠ حكومة محلية في الكرك أطلقت على نفسها اسم

(٢٦) موسى، سليمان، تأسيس الإمارة الأردنية، ص ٢٢، كذلك المصدر السابق ص ١١٤ •

(٢٧) الزركلي، مصدر سابق، ص ٤١، ويقول عن مجلس السلط «لم يعرف له عمل أو رأي غير قرار أبرمه بتغيير لقب المتصرف وجعله الحاكم الإداري العام» • مشيرا إلى سلطة المفوض البريطاني القوية على الحكومة •

(٢٨) الماضي وموسى، مصدر سابق، ص ١٢٧ •

(٢٩) المصدر نفسه ص ١١٧ •

(٣٠) الزركلي، مصدر سابق، ص ٤١ •

(٣١) الماضي والموسى، مصدر سابق، ص ١١٧، هامش ص ١١٧ •